أخبار الخليج
العدد (17762) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 29 جمادى الأولى 1448هـ - 9 نوفمبر 2026م





وزير المواصلات يترأس اجتماع وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون

تطوير مشاريع الربط المشترك يعزز التكامل الاقتصادي ويرفع كفاءة قطاع النقل

في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترأس الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، الاجتماع الثلاثين لوزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد في مملكة البحرين بمشاركة الوزراء والمسؤولين المعنيين بقطاع النقل والمواصلات في دول المجلس، وبحضور جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأكد الوزير، خلال الاجتماع، أن مملكة البحرين تولي قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً، انطلاقاً من دوره الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الترابط بين دول المجلس، ورفع كفاءة الخدمات وتطوير البنية التحتية، بما يواكب المتغيرات الإقليمية والدولية ويحقق متطلبات التنمية المستدامة، في ظل المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.



وأشار إلى أهمية تعزيز جاهزية منظومة النقل والخدمات اللوجستية ومرونتها، وضمان استمرارية الخدمات وانسيابية حركة الركاب والبضائع وسلاسل الإمداد، مؤكداً ضرورة مواصلة التنسيق والتعاون بين دول المجلس، وتطوير مشاريع الربط المشترك، والاستفادة من التقنيات الحديثة ومبادرات النقل المستدام، بما يعزز التكامل الاقتصادي الخليجي ويرفع كفاءة وتنافسية قطاع النقل في دول المجلس.

وناقش الوزراء عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، المتعلقة بتطوير منظومة النقل والمواصلات وتعزيز العمل الخليجي المشترك، وفي مقدمتها مشاريع الربط بين دول المجلس، والتكامل اللوجستي، وتطوير الأطر التنظيمية والخدمات، إلى جانب متابعة أعمال اللجان وفرق العمل المتخصصة والمبادرات والمشاريع المشتركة.

وفي ختام الاجتماع، أكد الوزير حرص البحرين على مواصلة دعم الجهود الخليجية المشتركة، وتعزيز أوجه التعاون والتكامل في قطاع النقل والمواصلات، بما يسهم في تحقيق تطلعات دول مجلس التعاون وشعوبها نحو مزيد من التنمية والازدهار.

أزمة غلاء الغذاء العالمي تفرض إعادة التفكير في الأمن الغذائي



○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف.

لم تعد أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في العالم مجرد موجة تضخمية عابرة يمكن تجاوزها مع انحسار التوترات الاقتصادية، بل أصبحت تحدياً هيكلياً متزايداً يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويضع الأمن الغذائي في مقدمة أولويات الحكومات والمؤسسات الدولية. فالتحذيرات الأخيرة التي أطلقها البنك الدولي تؤكد أن العالم يواجه مرحلة جديدة من الضغوط على أسعار المواد الغذائية، تتداخل فيها الصراعات الجيوسياسية والتغيرات المناخية واضطرابات التجارة وارتفاع تكاليف الطاقة والإنتاج الزراعي.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي حول آفاق أسواق السلع الأولية، الصادر في 28 أكتوبر 2026، يُتوقع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بنحو 10% خلال العام الجاري، تليها زيادة إضافية بنسبة 7% في عام 2027، بما يعادل ارتفاعاً تراكمياً يقارب 18% خلال عامين. كما يتوقع التقرير ارتفاع أسعار السلع الأولية إجمالاً بنسبة 23% خلال عام 2026، مدفوعة بزيادة أسعار الطاقة بنحو 32%. وهذه الأرقام تعكس حجم الضغوط التي تواجه الاقتصاد العالمي، خصوصاً الدول المستوردة للغذاء.

والأكثر إثارة أن البنك الدولي يحذر من سيناريو خطر آخر، حيث قد ترتفع فيه أسعار الغذاء بنسبة 12% إضافية فوق التوقعات الأساسية لعام 2027، إذا تزامن تصاعد الصراعات مع اضطرابات شحن الحبوب واشتداد الظواهر المناخية. وهذا يعني أن العالم لا يواجه مشكلة ارتفاع الأسعار فحسب، وإنما احتمال تكرار أزمات غذائية واسعة النطاق.

إن خطورة هذه التطورات تكمن في الترابط المتزايد بين أسواق الطاقة والغذاء والنقل والأسمدة. فارتفاع أسعار النفط والغاز لا يقتصر تأثيره على فواتير الطاقة، بل يمتد إلى تكاليف تشغيل المعدات الزراعية وإنتاج الأسمدة ونقل المحاصيل وتخزينها وتوزيعها. وبالتالي، فإن أي اضطراب كبير في أسواق الطاقة يتحول تدريجياً إلى ارتفاع في أسعار الغذاء، حتى في الدول البعيدة جغرافياً عن مناطق النزاعات. وتبرز هنا مفارقة اقتصادية مهمة؛ فالدول المصدرة للنفط قد تستفيد مالياً من ارتفاع أسعاره، لكنها تواجه في الوقت نفسه زيادة تكاليف الواردات الغذائية والخدمات اللوجستية. ولذلك لا يمكن اعتبار ارتفاع الإيرادات النفطية تعويضاً تلقائياً عن المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي والاستقرار المعيشي.

وبالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تكتسب هذه التحذيرات أهمية استراتيجية خاصة، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية لتلبية جانب واسع من احتياجاتها الغذائية، ومحدودية موارد المياه والأراضي الزراعية في معظم دولها. وقد أثبتت الأزمات المتلاحقة التي شهدها العالم أن القدرة المالية على شراء الغذاء لا تكفي وحدها لضمان توافره، عندما تتعطل الموانئ والممرات البحرية أو تفرض الدول المصدرة قيوداً على صادراتها.

ومن هنا، فإن المطلوب الانتقال من مفهوم الأمن الغذائي القائم على ضمان الاستيراد إلى مفهوم أشمل يقوم على تنويع مصادر الإمداد، وبناء مخزونات استراتيجية مدروسة، والاستثمار في الإنتاج الزراعي والتقنيات الغذائية، وتطوير شبكات نقل وتخزين إقليمية قادرة على التعامل مع الأزمات.

كما أن تعزيز التكامل الخليجي في هذا المجال أصبح ضرورة اقتصادية وأمنية، من خلال تنسيق المشتريات الاستراتيجية للسلع الأساسية، وتبادل المعلومات حول المخزونات، وتطوير منظومة إنذار مبكر للمخاطر الغذائية، وإقامة استثمارات زراعية مشتركة في الأسواق التي تتمتع بموارد إنتاجية مناسبة.

ولا تقل أهمية عن ذلك حماية الفئات محدودة الدخل من انعكاسات الغلاء، عبر سياسات دعم اجتماعي دقيقة الاستهداف، وتحسين كفاءة الأسواق وسلاسل التوزيع، والحد من الهدر الغذائي، بما يضمن وصول الغذاء بأسعار معقولة.

إن الرسالة الأساسية لتحذيرات البنك الدولي هي أن الأمن الغذائي لم يعد قضية زراعية أو تجارية منفصلة، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي. والدول الأكثر قدرة على مواجهة الأزمات المقبلة لن تكون بالضرورة الأكثر ثراءً، وإنما تلك التي تمتلك استراتيجيات استباقية ومصادر إمداد متنوعة وقدرة مؤسسية على إدارة المخاطر.

وفي عالم تتزايد فيه الصدمات وتتراجع فيه القدرة على التنبؤ، فإن الاستثمار في الأمن الغذائي اليوم ليس مجرد تكلفة إضافية، بل هو استثمار طويل الأجل في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مذكرة تفاهم بين «المواصلات والاتصالات» والهيئة العامة للنقل بالسعودية للتعاون في مجال السكك الحديدية

وقّع الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، والمهندس صالح بن ناصر الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية، مذكرة تفاهم بين وزارة المواصلات والاتصالات بمملكة البحرين والهيئة العامة للنقل بالمملكة العربية السعودية، للتعاون في مجال السكك الحديدية، وذلك على هامش الاجتماع الثلاثين لوزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي استضافته مملكة البحرين.



وبهذه المناسبة، أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات أن مذكرة التفاهم تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التكامل بين منظومتي النقل في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة، وتهيئة إطار أوسع للتعاون الفني والمؤسسي في قطاع السكك الحديدية، بما يدعم تطوير مشاريع الربط المستقبلية ويعزز كفاءة التخطيط والتنفيذ والتشغيل.

وأشار إلى أن تنمية الربط السككي بين البلدين الشقيقين تشكل عنصراً مهماً في دعم التكامل اللوجستي والاقتصادي بين البلدين، وربط الموانئ والمراكز الاقتصادية وشبكات النقل بصورة أكثر كفاءة، بما يسهم في تعزيز انسيابية سلاسل الإمداد ورفع القدرة التنافسية للمنطقة كمحور إقليمي للنقل والتجارة.

وأضاف الوزير أن التعاون بين الجانبين في هذا المجال يعكس التوجه المشترك نحو بناء منظومة نقل أكثر ترابطاً واستدامة، ويعزز التكامل مع مشاريع الربط الخليجي، بما يفتح فرصاً جديدة أمام التجارة والاستثمار ويدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية في البلدين الشقيقين.

من جانبه، أكد المهندس صالح بن ناصر الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية، أن توقيع مذكرة التفاهم يعكس عمق العلاقات الأخوية الراسخة بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ويجسد الحرص المشترك على توسيع آفاق التعاون في القطاعات الحيوية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين، ويدعم مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي.

وأشار إلى أهمية التعاون في مجال السكك الحديدية، وما توفره المذكرة من فرص لتبادل المعرفة الفنية، والاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة في تطوير مشاريع السكك الحديدية وتشغيلها، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة النقل والخدمات اللوجستية، وتعزيز حركة الركاب والبضائع والتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين. وأوضح المهندس صالح بن ناصر الجاسر أن هذا التعاون يأتي امتداداً للجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز الربط بين شبكات النقل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطوير منظومة نقل متكاملة ومستدامة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية، مؤكداً حرص البلدين الشقيقين على مواصلة التنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة في هذا المجال.

وزير المواصلات ونظيره القطري يوقعان مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النقل البري والخدمات اللوجستية المساندة

وقّع الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، والشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني وزير المواصلات بدولة قطر، مذكرة تفاهم بين حكومة مملكة البحرين، ممثلة بوزارة المواصلات والاتصالات، وحكومة دولة قطر، ممثلة بوزارة المواصلات، للتعاون في مجالات النقل البري والخدمات اللوجستية المساندة، وذلك على هامش الاجتماع الثلاثين لوزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي استضافته مملكة البحرين.

وبهذه المناسبة، أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة أن توقيع مذكرة التفاهم يعكس ما يجمع مملكة البحرين ودولة قطر من علاقات أخوية، والحرص المشترك على توسيع آفاق التعاون في القطاعات الحيوية، بما يسهم في تحقيق تطلعات البلدين والشعبين الشقيقين ويدعم التكامل الاقتصادي والربط الإقليمي.

وأشار إلى أن المذكرة تفتح مجالات واسعة للتعاون في تخطيط وتطوير منظومات النقل العام والمترو والسكك الحديدية والخدمات اللوجستية، إلى جانب دراسة خيارات الربط السككي والطرقي بين البلدين وربطها بمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، فضلاً عن الاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي وحلول النقل المستدام والذكي.

وأكد الوزير أن التعاون في هذه المجالات من شأنه دعم تطوير منظومة نقل أكثر كفاءة واستدامة، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز الترابط بين شبكات النقل الخليجية، بما يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في المنطقة.

من جانبه، أكد الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني وزير المواصلات بدولة قطر، أن مذكرة التفاهم تجسد حرص البلدين الشقيقين على تعزيز التعاون المشترك وتوسيع مجالات الشراكة في قطاع النقل، بما يخدم المصالح المتبادلة ويدعم جهود التكامل الاقتصادي والربط الإقليمي.

وأشار إلى أن المذكرة تمثل إطاراً مهماً لتبادل المعرفة في مجالات تخطيط وتطوير البنية التحتية للنقل، وتعزيز التعاون في مشاريع الربط السككي والطرقي والخدمات اللوجستية المساندة، بما يتيح الاستفادة من الإمكانات والخبرات المتاحة لدى الجانبين في دعم مشاريع الربط وتعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية.



وقال إن دولة قطر تولي أهمية لتعزيز آفاق العمل المشترك مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في قطاع النقل وتبني الحلول المبتكرة والتقنيات الحديثة بما يدعم جهود دول المجلس نحو بناء منظومة نقل إقليمية أكثر كفاءة واستدامة تخدم حركة التنقل والتبادل التجاري وتحقيق التنمية الشاملة.

وتشمل مذكرة التفاهم كذلك تبادل زيارات الخبراء والوفود المتخصصة، وتنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل المشتركة، وتبادل البحوث والمعلومات الفنية، بما يدعم بناء القدرات وتبادل الممارسات الناجحة بين الجانبين.

مؤتمر بورصة البحرين «السوق 2.0» يجمع أكثر من 500 مسؤول وخبير مالي في ديسمبر

كتبت: نوال عباس



تستضيف مملكة البحرين في 3 ديسمبر المقبل مؤتمر بورصة البحرين «السوق 2.0»، بالتعاون مع اتحاد أسواق المال العربية، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة أكثر من 500 من قادة الأسواق المالية والمستثمرين والمسؤولين والخبراء وممثلي المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

ويعقد المؤتمر تحت شعار «الأسواق في حركة: قيادة مستقبل التداول»، ليشكل منصة لمناقشة مستقبل أسواق رأس المال والتغيرات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المالية، واستعراض الفرص والتحديات المرتبطة بتطوير الأسواق وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات.

وتتناول أعمال المؤتمر خمسة محاور رئيسية من خلال جلسات نقاشية متخصصة، تشمل تحديث أنظمة التداول، واستراتيجيات الاستثمار والتنفيذ، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية، واقتصاديات البيانات المالية، ودور الذكاء الاصطناعي في مراقبة التعاملات وتعزيز نزاهة الأسواق.

كما يناقش المشاركون أثر التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية والأتمتة في رفع كفاءة الأسواق، وتطوير البنية التحتية لعمليات التداول وما بعد التداول، وتعزيز الشفافية والرقابة وحماية المستثمرين.

ويأتي المؤتمر امتداداً للنسخة السابقة التي استقطبت أكثر من 500 مشارك، في إطار مساعي بورصة البحرين لتعزيز التعاون بين الأسواق المالية وتبادل التجارب والخبرات، وترسيخ مكانة المملكة مركزا ماليا إقليميا.

اللجنة الاقتصادية المشتركة بين «الصناعة والتجارة» و«الغرفة» تعقد اجتماعها الثاني والخمسين

عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين اجتماعها الثاني والخمسين، في مبنى وزارة الصناعة والتجارة، وترأس جانب وزارة الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، فيما ترأس جانب غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل خالد كانو رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، وبحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وخلال الاجتماع، أكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، أهمية اللجنة الاقتصادية المشتركة باعتبارها منصة للتواصل المستمر بين القطاعين الحكومي والخاص، وفرصة دورية لمناقشة الموضوعات الاقتصادية ذات الأولوية، واستعراض الفرص التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن الشراكة المتواصلة مع القطاع الخاص تمثل عنصرًا أساسيًا في دعم أهداف التنمية الاقتصادية.

كما نوه بالنجاح الذي حققه منتدى بوابة الخليج 2026، مؤكدًا أن المنتدى أصبح محطة اقتصادية مهمة على خارطة الفعاليات الدولية، لما يوفره من منصة تجمع المستثمرين وصنّاع القرار والخبراء من مختلف دول العالم، بما يدعم جهود مملكة البحرين في تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية واستقطاب الاستثمارات النوعية.

وبيّن أن ما يشهده المنتدى من حضور واهتمام دولي يعكس المكانة الاقتصادية المتقدمة لمملكة البحرين، والبيئة الاستثمارية الجاذبة التي توفرها، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ويدعم المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

من جانبه، أكد نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أهمية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير بيئة الأعمال، بما يشمل تهيئة الظروف الملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح كانو أن هذه الاجتماعات تجسّد أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الغرفة والحكومة في مواصلة تطوير السياسات والمبادرات المحفّزة للقطاع الخاص، وتعزيز جاذبية مملكة البحرين للاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يعزز مساهمة مختلف مكونات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني.

